٢٠٠٨

دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية في العراق

أ.م.د بشري محمود الزوبعي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية
البريد الإلكتروني: bushra-٠٢٢٠٠٣@yahoo.com

أوراق منتدى البدائل العربي- مجتمع مدني- المنطقة العربية- دراسة

مما لاشك فيه أن لمنظمات المجتمع المدني دور رئيسي خاصة فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية. ولذلك فإن دراستها تعتبر أمر شديد الأهمية خاصة في ضوء المجتمع العراقي الذي شهد تغيراً بعد الاحتلال الأمريكي له. يتناول الباحث في هذه الورقة الأزمات و المشكلات التي تواجه المجتمع المدني العراقي لاسيما بعد الانفجار السرطاني لمنظمات المجتمع المدني بعد الغزو الأمريكي.

Supported by:

Westminster Foundation for Democracy

كان الهدف من مؤسسات المجتمع المدني خدمة فئة معينة من المواطنين، حيث عرفت في بعض البلدان العربية في بداية القرن الثامن عشر بما يسمى بطوائف الحرفيين والبنائين. أما في عصرنا، فتعرف بمؤسسات المجتمع المدني للإشارة إلى مجموعة المنظمات غير الربحية أوغير الحكومية، لديها أهداف أجتماعية ونشاط يخدم المجموعة كما يخدم عموم المجتمع .

إن مؤسسات المجتمع المدني هي وسيط يحد من غلو سلطة الدولة، ويخفض من تأثيرها المباشر على الجماهير، ولهذه المؤسسات دور في إنماء الوعي السياسي، رغم القيود والعراقيل القانونية والأمنية التي تتعرض لها هذه المؤسسات. من هذا المنطلق، فإن حرية الإنسان هي أحدى السمات البارزة لمؤسسات المجتمع المدني. ونعني هنا بالحرية، أي تحرر الفرد من أي سلطة طبقية وجماعية وأسرية، والتأكيد على الحرية المطلقة للثقافة، ونعني هنا حرية التفكير والعقيدة، التعبير، والكتابة والنشر، حرية التنظيمات والاجتماعات السياسية والمهنية والأيديولوجية والدينية، وإتاحة الفرصة للجميع للاستفادة من وسائل الاتصال الجماعي، كالصحف والإذاعة والتلفزيون وما شابهها، وعدم التدخل في شؤون الحياة والعلاقات الخاصة بالمواطنين، الإشراف المستمر على الدولة من أجل تحديد سلطتها، وإمكانية تغير السلطة السياسية والنظام السياسي من قبل الجماهير عن طريق المؤسسات المدنية غير الحكومية، لأن المؤسسات الحكومية التشريعية والقضائية والتنفيذية تنبعث من الدولة، وهي خاضعة لإرادة الشعب، ويجب أن تكون القوانين الصادرة كلها في إطار حقوق الإنسان، وليس خارجة عن إطاره أو على النقيض منه، كما أنها ليست مقدسة، وإنما قابلة للنقد والتغيير وخاضعة لإشراف الأفراد والدولة والمؤسسات والمسؤولين الحكوميين .

أما عن دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، فلا تستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدورها بفاعلية، لأن هذه المجتمعات تعاني من بقايا الاستبداد وتمركز السلطة في يد فئات معينة، كما تعاني من ضعف شديد في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد انعكست هذه الأوضاع على مؤسسات المجتمع المدني سلبياً، حيث توجد العديد من المعوقات تحول دون تطور مؤسسات المجتمع المدني، وتحولها بالفعل إلى مؤسسات ديمقراطية قادرة على الإسهام في البناء الديمقراطي الموحد. ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي عموماً تمر اليوم بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها العالمية والدولية والمتغيرات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتيارات الفكرية والثقافية. وقد اتسع نطاق المجتمع المدني المنظم في الوطن العربي من (٢٠) ألف مؤسسة في منتصف الستينيات إلى (٧٠) ألف مؤسسة في أواخر الثمانينيات. ومع ذلك، فهي تعاني في مجملها العديد من القيود والعوامل الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، كما هو الحال في العراق وإن كانت درجة الاختلاف في وضع مؤسسات المجتمع المدني من قطر لآخر، فإن معظمها يمد التوتر في العلاقة مع الأجهزة الإدارية لأكثر من سبب:-

١- أعطت القوانين صلاحيات واسعة للحكومة، من خلال الوزارات المختصة، وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية على منظمات المجتمع المدني، مما قيد نشاطها.

٢- أصبحت عملية توزيع المنح المالية لمؤسسات المجتمع المدني مصدراً آخر للتوتر بينها وبين الحكومة، وقد ارتبط ذلك بتوقف المعونات الأجنبية التي يجب أن تحظى بموافقة الحكومة، وفي حالات أخرى يتم توزيعها من خلال الحكومة، مما يخلق حساسية بينها وبين القطاع الأهلي .

وعليه يعتبر الإعلام الحر والمستقل جزءاً من المجتمع المدني، بما يوفره للمواطنين من معارف تسعى على غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها، مساهما بذلك في تكوين رأي عام متفهم لضرورات مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً في الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم. ولكي تستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بأعمالها على الوجه الأكمل، يجب أن يكون هناك إعلام حر ومستقل، يقوم على تأكيد قيم الحوار والتسامح والتراخي على حلول الوسط من خلال التنافس السلمي، ونحن نلاحظ أن هذا الدور الإعلامي معتمد في كثير من الأقطار العربية، حيث تحرص الحكومات على إحكام سيطرتها على أجهزة الإعلام كالتلفزيون والإذاعات، وتعمل هذه الحكومات أيضاً على الحد من حرية الصحافة، ولهذا فإن جزءاً هاماً من تحرك مؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية يوجه إلى تحرير الإعلام من السيطرة الحكومية، وإتاحة الفرصة لكل اتجاهات الرأي أن تعبر عن نفسها، وأن تتحول أجهزة الإعلام إلى منابر للحوار الحر، ومصادر للمعلومات المتحررة والتفاعل مع التعددية الثقافية والدينية والسياسية، التي هي أحدى السمات الأساسية في المجتمع. ولتحقيق ذلك يكتسب تحرير الإذاعة والتلفزيون من سيطرة الحكومة أهمية خاصة، فلا يمكن أن ينمو المجتمع المدني وتنضج مؤسساته في ظل مناخ غير ديمقراطي، وهناك ارتباط قوي بين تطور المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية، في أي مجتمع من المجتمعات، إذ يلعب التضييق على الحريات والحقوق الأساسية دوراً محبطاً بالنسبة لإمكانيات تطور مؤسسات المجتمع المدني، وتشكل القيود المفروضة في معظم أقطار الوطن العربي على حرية التنظيم، بما في ذلك حق تشكيل الجمعيات وتأسيس النقابات، عاملاً يحول دون إسهام المواطنين في العمل العام. كما يلعب دوراً مماثلاً القيود المفروضة على حرية الرأي وحق التعبير، وما يتعرض له المواطن من انتهاك لحقوقه الوطنية. ومن المهم أن تنتهي القيود المفروضة على ممارسة الإنسان العربي لحقوقه وحرياته الأساسية لتمكينه من المشاركة في القضايا العامة للمجتمع والمساهمة الإيجابية في تكوين مؤسسات اجتماعية وشعبية متحررة من أي قيود حكومية، وعليه فهناك برنامج إصلاح ديمقراطي، ويتضمن بشكل خاص الحلول الآتية تواصل حركة التطور الديمقراطي استناداً إلى مجتمع مدني قوي ومستقل، ولا يتحقق ذلك إلا بـــ :-

١- إقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات.

٢- احترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية.

٣- دعم استقلالية المبادرة الشعبية، وإنهاء كافة القيود التي تحول دون تواجد مجتمع مدني يتكون من منظمات مستقلة لمختلف فئات المجتمع: تنظيمات سياسية ونقابية واجتماعية وثقافية .

٤- احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٥- إشاعة ثقافة ديمقراطية، تقوم على قيم الحوار واحترام الرأي الآخر، ورأي الأغلبية.

٦- قيام إعلام ديمقراطي حر، يكفل حرية تدفق المعلومات في المجتمع وتداول الأراء من مصادر متعددة دون قيود.

وفي إطار هذا البرنامج الديمقراطي للمجتمع كله، يصبح من الممكن تطوير أوضاع منظمات المجتمع المدني لتكون أكثر فعالية، ولتصبح بالفعل مؤسسات ديمقراطية قادرة على الإسهام في التطور الديمقراطي للمجتمع كله.

ويعد الغزو الأمريكي وسقوط النظام العراقي الحاكم ودولته الشمولية المقننة والمحددة للفعاليات الاجتماعية والتكوين الطبيعي أو العفوي لتشكيلات المجتمع المدني ومؤسساته، انطلقت ظاهرة تكوين منظمات المجتمع المدني في العراق بشكل أشبه بتفتح الزهور في الربيع، لتتطور إلى ما يكاد يماثل انهمار المطر الغزير، إذ ظهرت خلال أشهر معدودة العشرات، ثم المئات، من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بمختلف القطاعات والنشاطات والقضايا الاجتماعية. ومع إن القوانين السابقة المنظمة لعمل هذه المؤسسات، والتي تفرض وجوب الحصول على الإجازة المسبقة من الدوائر الحكومية لم تلغ، إلا أنه تم التغاضي عن تطبيقها من جانب إدارة الاحتلال المدنية التابعة لها، ثم من المؤسسات التنفيذية (مجلس حكم، وزارة) العراقية التي أنشأتها هذه الادارة .

ولتنظيم هذه الظاهرة الجديدة، أصدرت إدارة الاحتلال قراراً برقم ٤٥، أنشأت على أساسه مفوضية أسمتها (N.G.O) لتسجيل هذه المنظمات ومنحها رقماً وتاريخاً تحسباً للمسئولية القانونية. وكان أن سارعت الكثير من هذه المنظمات للتسجيل، بغية الحصول على المشروعية الرسمية واعتراف الإدارة الحكومية بها، وطمعاً في الحصول على المنح والمساعدات من الاحتلال والحكومة والجهات الأجنبية، التي تقاطرت للعب دور في العراق خلال شهور السنة الأولى للاحتلال. غير أن الأمر خرج عن قدرة مفوضية (N.G.O)، بعد أن تجاوزت أعداد هذه المنظمات الآلاف، وهي في معظمها منظمات شبه وهمية وغير فاعلة، وليس لها مبرر وجود اجتماعي حقيقي.

ونقلت صلاحيات هذه المفوضية لاحقاً، وبعد "نقل السلطة للعراقيين"، في نهاية حزيران ٢٠٠٤، إلى وزارة التخطيط، التي نازعتها الاختصاص لجنة مختصة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، ثم تاهت جهة تسجيل منظمات

المجتمع المدني بين الجهات السابقة، وما استحدث لاحقاً من وزارة دولة لحقوق الإنسان، وأخرى للمجتمع المدني.

وتثير هذه الفوضى أو ظاهرة الانفجار السرطاني غير المنتظم لمنظمات المجتمع المدني وأعدادها تساؤلات كثيرة، حول أسبابها ودواعيها وآثارها ومستقبلها. والمرجح أن الأسباب الرئيسة لهذه الظاهرة تعود إلى:

١- القيود التي فرضت على الأوساط المجتمعية العراقية في العهود السابقة، والتي أدت إلى منع وحرمان أوساط وشرائح وشخصيات من ممارسة حقها في التنظيم والنشاط الاجتماعي المدني العام، وكان انهيار النظام وسقوط القيود بمثابة فتح للبوابة على مصراعيها، مما أدى إلى التجاوز على الشروط الموضوعية لتشكيل تنظيمات المجتمع المدني.
٢- عدم تمكن بعض الشخصيات والمجموعات من تشكيل تنظيمات سياسية، لأسباب هي في الغالب ذاتية، لذا لجأت للمشاركة في الشأن العام إلى تكوين منظمات مجتمع مدني، غالباً ما تكون وهمية، لأنها لا تفرض وجود عدد من الكادر القيادي ومن الاعضاء ، أذ قد يمكن أن يدير العمل في منظمة مجتمع مدني عدد لايتجاوز الثلاثة أو عائلة ...
٣- أوحت تشكيلات إدارة الاحتلال، ومنظمات الأمم المتحدة وبعض المنظمات الحكومية وغير الحكومية الغربية، التي تقاطرت على العراق بعد التغيير أن هناك مساعدات ورحلات ودورات في الخارج، ومنح كثيرة وغزيرة بانتظار منظمات المجتمع المدني العراقية، بل وجرى التأكيد كثيراً على أن الدولة الجديدة وسلطاتها ستقدم المنح المالية لهذه المنظمات، مما دفع بالكثير من المغامرين والمنافقين وصادة الجوائز للاندفاع نحو تشكيل منظمات من كل الأشكال والأنواع.
٤- ساهمت الأحزاب السياسية في تضخم الظاهرة، بإقبالها هي أيضاً على على إنشاء الكثير من المنظمات الواجهية لتجميع الأنصار، ممن يصعب ضمهم للتنظيم الحزبي لأسباب مختلفة. كما أن وجود هذه المنظمات المرتبطة بشكل غير معلن بالتنظم الحزبي، تتيح له المساهمة وربما السيطرة على نشاطات منظمات المجتمع المدني أو قطاعات منها.

وتأتي مبررات نشوء وتكوين منظمات المجتمع المدني ونشاطاتها من الحاجة الفعلية لها في الحياة الاجتماعية، ولعدم تمكن السلطات الحكومية من تلبية وتأمين هذه الحاجة لأسباب متعلقة بطبيعة هذه السلطات الحاكمة وعملها.

ومن هنا، تستمد هذه المنظمات مشروعية وجودها، أي من الحاجة الحياتية إليها من جانب الجمهور أو شرائح منه؛ وتتجلى هذه الحاجة من تعاطف الجمهور ومساندته، وبأشكال متعددة، للمنظمات التي تمتلك مبررات الوجود والاستمرار الفعلي، وهو ما ينعكس بشكل واضح على نشاط هذه المنظمات، ومشاركاتها الملموسة في القضايا العامة المطروحة. أما مسائل تنظيم الوجود والاعتراف القانوني به والعمل، فهي لا تعدو أن تكون شكليات لاحقة، سواء اعتمدت على الترخيص (أو الاعتراف أو التسجيل) الحكومي أو القضائي، أو من

جانب مجالس شرف مختلطة عليا، أو غير ذلك من الصيغ. ومن الطبيعي أن ما سبق لا يعدو أن تكون قواعد نظرية عامة، تتأثر بخصوصية المجتمع الذي تطبق فيه، وهي تفترض مجتمعاً متقدماً مثقفاً ديمقراطياً مدركاً لأهمية منظمات المجتمع المدني، ودورها الأساسي والخلاق.

وتكمن الإشكالية في مجتمعنا العراقي أن الثقافة الديمقراطية، ومعرفة دور منظمات المجتمع المدني، ووظائفها ضعيفة جداً بسبب الزمن الطويل المتصل الذي قضاه مجتمعنا تحت ظل الأنظمة الشمولية، المتحكمة بوجود هذه المنظمات والمقيدة لنشاطها . ولهذا ما أن رفعت القيود والحواجز وسلطات التحكم، حتى حدثت ضربت الفوضى أطنابها، وفقد وجود أي معيار لتبرير إنشاء هذه المنظمات، ولمشروعية وجودها وعملها. فوجدت عشرات المنظمات التي تتخصص في نطاق أو نشاط واحد، وتفتت منظمات عاشت موحدة لتاريخ طويل، مثل نقابات العمال والاتحاد العام لها، ونقابة المعلمين، واتحاد الطلبة، ونقابة المعلمين، والاتحاد النسائي، وغيرها. وبدأت صراعات مضرة بين المنظمات ذات التمثيل الواحد، بسبب أطماع قادتها. وهو ما أدى بالنهاية إلى ضعف فائدة المجتمع من وجود هذه الآلاف من المنظمات، التي تغلب فائدة أصحابها على فائدة من تفترض تمثيلهم أو مساعدتهم.

وبسبب خصوصيات المجتمع العراقي في هذه المرحلة، والواقع السياسي الذي يعيشه، لا يمكن حل هذه الإشكالية الخاصة بمشروعية إنشاء ونشاط منظمات المجتمع المدني على اساس الإطلاق التنظيمي الليبرالي، بل يجب أن تتعاون شرائح المجتمع مع التنظيمات السياسية والحكومة، وبعض خبراء المجتمع والسياسة والقانون، لإيجاد قواعد قانونية خاصة تنظم نشوء وعمل هذه المنظمات لتمنع النبتات الضارة وتنمي المفيدة، ولو لفترة محددة، يتمكن بعدها المجتمع من تمييز الجيد من الرديء في نطاق الآف المنظمات الموجودة، وبد انجلاء غبار الانطلاقة الفوضوية العامة والسائدة حالياً.

وفي ضوء ذلك، أدرج التوصيات الآتية للدراسة:

التوصيات:

اولاً- ضرورة تبني آليات تنظيمية، تُخرج مؤسسات المجتمع المدني من حالة الانسحاب التي تعيش فيها، بسبب قلة وانعدام التجربة العلمية، وعدم قدرتها على أخذ فرصتها في التأثير في المجتمع المدني، وتشمل هذه الآليات وضع لوائح تنظم العمل وبناء هياكل إدارية للعمل والمراقبة والمتابعة، دون أن يجعل منها مؤسسات تابعة للدولة.

ثانياً – تعشيق العمل بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني، لزج الكوادر الأكاديمية والمثقفة في عمليات النهوض من خلال تغذية المؤسسات بالأطر الفكرية والعلمية، التي تشكل القاعدة الأساس في الانطلاق نحو المزاوجة بين النظرية والتطبيق.

ثالثاً– توظيف وسائل الإعلام كافة في نشر ثقافة المجتمع المدني، وخصوصاً في المستويات العليا التي يقع عليها الدور الكبير في تمشية أعمال المنظمات.

رابعاً – فتح المجال أمام طلبة الدراسات العليا لتناول موضوعات المجتمع المدني، وفقاً للاختصاصات المختلفة المتعلقة، وإيجاد المعالجات الكفيلة بحل المشكلات التي تواجه هذا المجتمع.

خامساً– إعادة العمل بنظام المشاركات الخارجية في المعسكرات الكثيفة، التي تخلق علاقات طيبة وتوطد العلاقات والصداقات، وتزيل الفوارق بين شرائح المجتمع، وتبني هياكل قوية لتجمعات او ناشطين في مجال معين ليشكلوا فيما يعد جهات ضاغطة في المجتمع نحو الترصين ورفع كفاءة الأداء .

سادساً– تشكيل هيئة غير حكومية تكون مسؤولة عن متابعة شؤون منظمات المجتمع المدني ، والرقابة على أدائها والتنسيق فيما بينها .

سابعاً– من اجل نشر ثقافة المجتمع المدني بحاجة الى بناء جيل يعي أهمية هذه الثقافة من خلال إعداد مناهج دراسية تبحث في مفهوم المجتمع المدني، ابتداءً من المراحل الابتدائية، لخلق جيل جديد يرتكز في نظرية على الأسس الديمقراطية .

ثامناً– إنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة من قبل الجهات المعينة في الدولة عن نشاط هذه المنظمات وأهدافها، وتصنيفها، ويا حبذا لو يكون التصنيف حسب النشاط الذي تقوم به، وليس على أساس التسلسل الأبجدي للأحرف الانكليزية المتبع الآن، مما عدة المنظمات غير الحكومية في وزارة الدولة شؤون المجتمع المدني، أي على أساس الحرف الأول، أو الأول والثاني من نشاط أو هدف كل منظمة، كما هو مبين في الجدول رقم (٦).

ت	الرمز في وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	الصنف	الرمز المقترح
١	A	زراعي	Agriculture
٢	B	فن وثقافة	Arts and culture
٣	C	دين	Civil
٤	D	ديمقراطية وحكومية	government Democracy and
٥	E	تعليم	Learning
٦	F	بيئة	Environment
٧	G	معوقين	Handicapped
٨	H	حقوق انسان	Human Rights
٩	I	مساعدة انسانية	Human Aid
١٠	J	اعلام	Media
١١	k	اطفال ايتام	Orphans
١٢	L	صحة وطب	Health and Medicine
١٣	M	خدمات عامة وبنية تحتية	infra-structure and general services
١٤	N	ملاجى واسكان	Shelters and Housing
١٥	O	قضايا المراة	Women Issues
١٦	P	شباب ورياضة	Youth and Sports
١٧	Z	متنوعة	Various

Arab Forum For Alternatives
منتـــــدى البـــدائل العـــــربي

منتدى البدائل العربي للدراسات مؤسسة تعمل من أجل مجتمع تسود فيه قيم و ثقافة الديمقراطية، في مجتمع قادر على حماية حقوقه والدفاع عنها من خلال حركة ديمقراطية مبنية على أساس علمي يحول دون استغلال المفهوم وتفريغه من مضمونه الحقيقي. ذلك من خلال توفير مساحة لتلاقي الخبراء والنشطاء والباحثون في مجال مجتمع المدني المهتمون بقضايا التغيير والإصلاح في المنطقة العربية، ويملكون رؤى بديلة يسعون لطرحها بشكل علمي وعملي لتطوير مجتمعاتهم على أساس قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان

Arab Forum for Alternatives (AFA) is an organization that works for a society in which democratic culture prevails, for a society capable of protecting its rights and defending such rights through a democratic movement built on a scientific ground which safeguards the concept itself from being abused. This will be implemented by providing a space for experts, activists and researchers in the field of civil society who are interested in issues related to the reform/change process in the Arab region, and who have alternative visions seeking to put forward in a scientific and practical way aiming the development of their societies on the basis of Justice, Democracy and Human Rights values.

أهداف العمل:

- طرح رؤى بديلة لتطور المجتمعات العربية مبنية على أساس علمي مرتبط بالواقع العملي.
- الربط بين البعدين الأكاديمي والميداني للمجتمع المدني و المفاهيم المرتبطة به.
- ربط عمل المجتمع المـــدني بواقـــع المجتمـــع العربي، وترسيخ مبدأ المحاسبة.
- تنمية آليات للاشتباك مع المؤسســـات الدوليـــة المرتبطة بمجالات التغيير/الإصلاح.

- **Objectives:**

- Providing alternative visions for Arab society development based on scientific basis related to the reality on the ground.
- Linking both academic and activist dimensions of civil society and related concepts.
- Linking civil society work with the Arab region's reality, and establishing accountability value.
- Developing mechanisms to network with international institutions working on reform/change issues.

أوراق منتدى البدائل العربي:

تناقش أوراق المنتدى الموضوعات المرتبطة بمجالات عمله مثل الحقوق المدنية والإصلاح والديمقراطية– المجتمع المدني والحركات الاجتماعية –التنمية اقتصادية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية– العلاقات دولية والعولمة. هذه الموضوعات مصنفة لمناطق جغرافية ، مصر، والمنطقة العربية، و المنطقة الأورو متوسطية و أخيرا دولي. تأخذ الأوراق شكل دراسات أو أوراق تحليل سياسات، أو أوراق توصية سياسية أو خبرات.

- **AFA Papers:**

AfA papers tackles Different subjects related to its fields of work , such as Civil Rights, Reform & Democracy -Civil society and Social movements - Economic development & Socioeconomic rights- International relations & Globalization. This subject are divided to geographical regions, Egypt, Arab region, euro Mediterranean and international. The papers take the form of: studies, policy outlooks, policy recommendation, or Experiences.

اتصل بنا

"المنتدى العربي للبدائل" مسجل قانوناً كشركة ذات مسئولية محدودة (س.ت. ٣٠٧٤٣)

- العنوان: ٣ شارع الشيخ المراغي– شقة ٩٣ العجوزة– الجيزة– جمهورية مصر العربية
- تليفاكس:٣٣٣٥٩٨٥٢ ٢٠٢+
- بريد الكتروني: info@afaegypt.org
- الموقع الالكتروني: www.afaegypt.org
- الصفحة على بوابة جسور: http://www.e-joussour.net/en/node/٨٨٦

Contacts:

AFA is registered as a limited liability company, under Registration No. ٣٠٧٤٣.

- Address : ٣ EL Sheikh EL Maraghi St. App ٩٣ – Agouza- Giza- Egypt
- Tele- Fax: +٢٠٢- ٣٣٣٥٩٨٥٢
- Mob: +٢-٠١٨٤٨٤٠١٣٠
- E-mail: info@afaegypt.org
- Website: www.afaegypt.org

Website on e-joussour Civil Society Portal: http://www.e-joussour.net/en/node/٨٨٦